

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة

وعضوية القضاة السادة

ياسين العبدالات ، د. محمد الطراونة ، داود طبيبة ، باسم المبيضين

المميز ز: مساعد نائب عام الجنايات الكبرى .

المميز ضدهم: ١-

٢-

٣-

بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٩ تقدم المميز بهذا التمييز للطعن في القرار رقم ٢٠١٤/٧٨٩ الصادر
عن محكمة الجنايات الكبرى بتاريخ ٢٠١٤/١١/٣٠ المتضمن تعديل وصف التهمة
المسندة للمميز ضدهم من جناية هتك العرض بحدود المادة ١/٢٩٦ عقوبات إلى جنحة
خرق حرمة الحياة الخاصة بحدود المادة ٣٤٨ مكررة عقوبات .

طالباً قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المطعون فيه لسبب يتلخص بما يلي:

- جاء القرار المطعون فيه مشوباً بعيب القصور في التعليل والتسبيب والخطأ في
تأويل القانون وتفسيره وبالتالي في تطبيقه على الوقائع .

قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب فيها قبول التمييز شكلاً وموضوعاً
ونقض القرار المطعون فيه .

الق رار

بالتدقيق والمداولة يتبين أن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى كانت وبقرارها رقم ٢٠١٤/٥٨٧/٢٠١٤ تاريخ ٢٠١٤/٥/٨ قد أحالت المتهمين :

-١

-٢

-٣

ليحاكموا لدى تلك المحكمة بالتهمة التالية :

١- جنائية هناك العرض بحدود المادة ١/٢٩٦ عقوبات للمتهمين جميعهم.

٢- جنائية الشروع بالاغتصاب بحدود المادتين ١/٢٩٢ أ و ٧٠ عقوبات للمتهم

٣- جنحة التدخل بالشروع بالاغتصاب بحدود المواد ١/٢٩٢ أ و ٧٠ و ٢/٨٠ عقوبات للمتهمين

٤- جنحة الإيذاء وفقا للمادة ٣٣٤ عقوبات للمتهم

وقد سافت النيابة العامة واقعة بنت على أساس منها الاتهام الموجه للمتهمين تمثلت بما يلي:

بتدقيق كافة الأوراق نجد إن وقائع هذه القضية تشير إلى أن المجني عليها

(سودانية الجنسية) قد حضرت إلى الأردن برفقة زوجها للعلاج واستأجرا شقة مفروشة في منطقة الجامعة الأردنية ضمن عمارة يعمل فيها المشتكى عليه كحارس وفي صباح يوم ٢٠١٤/٤/٥ وأثناء وجود المجني عليها لوحدها في شقتها سمعت طرقاتاً على الباب واستعلمت عن الطارق الذي تبين أنه المشتكى عليه وطلب منها فتح باب الشقة لكونه يوجد معه عمال تمديدات يريدون إصلاح عطل في شبكة المياه للعمارة فأخبرته بأن زوجها غير موجود وأن الباب مغلق بالمفتاح وهو مع زوجها فأخبرها أن معه مفتاح احتياط للشقة وأنه سيفتح الباب فرفضت ذلك وطلبت منه التريث لحين حضور زوجها فغادر وبعد برهة فوجئت به يفتح باب الشقة ويدخل ومعه المشتكى عليهما وشخص لم يتوصل التحقيق لمعرفة معرفته فحاولت طردهم إلا أن دخل أحدهما إلى الحمام وفتح شبابه والآخر إلى المطبخ وعبث بالتمديدات فيه وكانت هي تتعارك مع المشتكى عليه لطرده وغادروا جميعا الشقة وأغلقوا الباب خلفهم واعتقدت أن المشكلة انتهت ودخلت الحمام لتستحم حيث فوجئت بالمشتكى عليهما يسترقان النظر إليها من الشباك الذي فتحوه وهي عارية من الملابس فأغلقت الشباك

وخرجت من الحمام وإذا بالمشتكى عليه حسنين قد دخل مجدداً إلى الشقة وهاجمها على الفور واحتضنها وأخذ يقبلها على فمها وعنقها وتديبها ومزق قميص النوم الذي كانت ترتديه وكان يجرها إلى غرفة الجلوس لمواقعتها ويقول لها (أنا نفسي فيكي من زمان) ونتيجة مقاومتها الشديدة وصراخها اضطر لتركها بعد أن هدها أن لا تخبر زوجها بالأمر وبالنتيجة قدمت الشكوى وجرت الملاحقة .

باشرت محكمة الجنايات الكبرى نظر الدعوى وبعد استكمال إجراءات المحاكمة توصلت إلى اعتناق الواقعة الجرمية التالية :

بأن وقائعها الثابتة تتلخص بأن المجني عليها
العمر ٢٢ سنة وزوجها الشاهد
والبالغة من
وهما من الجنسية
السودانية كانا قد حضرا إلى الأردن بتاريخ ٢٦/٣/٢٠١٤ وسكنا مقابل الجامعة
الأردنية / طلوع نيفين وبتاريخ ٥/٤/٢٠١٤ وبحود الساعة الثانية عشرة ظهراً وأثناء
وجود المجني عليها في شقتها وأثناء غياب زوجها عنها سمعت طرق على باب شقتها
فخرجت لاستطلاع وقالت للطارق (مين) قبل أن تفتح الباب فرد عليها شخص من الخارج
وقال لها : عاوز أصلح المواسير فقالت له بأن مفتاح الشقة مع زوجها وبعد عشر
دقائق عاد المتهم . وطرق عليها وقال لها (معي عمال ومستعجلين ومعني مفتاح
اسبير بدي أجيبه وافتح الباب إلا أنها رفضت لكونها لوحدها في البيت وقال لها ماشي) ثم
غادر وبعد عشر دقائق سمعت صوت باب شقتها يفتح بالمفتاح وإذ به المتهم
ومعه كل من المتهمين يدخلون الشقة وقامت بسؤال
المتهم لماذا دخل شقتها دون إذنها فقال لها بأنه يرغب بإصلاح مواسير الماء وبعد
ذلك قامت بطردهم خارج الشقة بعد أن تشاجرت مع المتهم وقامت بالصراخ عليه
حيث غادروا جميعاً وقامت بإغلاق باب الشقة خلفهم دون إغلاقه بالمفتاح لأنه مع زوجها
وليس معها وبعد ذلك دخلت إلى الحمام وقامت بخلع ملابسها من أجل الاستحمام وأثناء ذلك
سمعت صوت مزعج وانتبهت وشاهدت كل من المتهمين ، ينظران إلى جسدها
وهي عارية من شباك الحمام وقامت بإغلاق شباك الحمام وخرجت منه وفوجئت بالمتهم
في داخل الشقة حيث قام بالإمساك بها وقام بحضنها والتصق جسمه جسدها من
الخلف وقام بجرها إلى غرفة الجلوس وقام بتمزيق قميص نومها من جهة صدرها حيث
انكشف تديبها وقام بتقبيلها على صدرها ثم قام ببعضها في تديبها وأخذت تبكي إلا أنه استمر
بتقبيلها على صدرها وشفتيها وحاول فتح سحاب بنطلونه كما حاول فتح رجليها تمهيداً

لاغتصابها وكان يقول لها (أنا نفسي فيكي من زمان) وكانت تقاومه وتزفت الدماء من جسمها نتيجة المقاومة وتمكنت من مقاومته والإفلات منه ثم هرب وعند عودة زوجها الشاهد أخبرته بما حصل معها وتقدما بالشكوى وجرت الملاحقة .

بتاريخ ٢٠١٤/١١/٣٠ وفي القضية رقم ٢٠١٤/٧٨٩ أصدرت محكمة الجنايات الكبرى حكمها المتضمن :

أولاً : بالنسبة للمتهمين

- ١- عملاً بالمادة (٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية إعلان براءتهما من جناية التدخل بالشروع بالاغتصاب وفقاً للمواد (٢/٢٩٢ و ٧٠ و ٢/٨٠) من قانون العقوبات لعدم قيام الدليل القانوني المقنع بحقهما .
- ٢- عملاً بأحكام المادة (٢٣٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تعديل وصف التهمة المسندة للمتهمين من جناية هتك العرض وفقاً للمادة (١/٢٩٦) عقوبات إلى جنحة خرق حرمة الحياة الخاصة وفقاً لأحكام المادة ٣٤٨ مكررة من قانون العقوبات وحيث أسقطت المجني عليها حقها الشخصي عن المتهمين تقرر المحكمة وعملاً بأحكام المادة ذاتها الحكم بوقف ملاحقة المتهمين عن ذلك الجرم حسب الوصف المعدل .

ثانياً : بالنسبة للمتهم

- ١- عملاً بأحكام المادة (٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية إعلان عدم مسؤولية المتهم عن جنحة الإيذاء وفقاً للمادة (٣٣٤) عقوبات باعتبارها عنصر من جناية الشروع بالاغتصاب .
- ٢- عملاً بأحكام المادة (٢٣٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تعديل وصف التهمة المسندة للمتهم من جناية الشروع التام بالاغتصاب وفقاً للمادتين (٧٠ و ١/٢٩٢) عقوبات إلى جناية الشروع الناقص بالاغتصاب وفقاً للمادتين (١/٢٩٢ و ٦٨) من قانون العقوبات .
- ٣- عملاً بأحكام المادة ٢٣٦ من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهم بجناية الشروع بالاغتصاب وفقاً للمادتين ١/٢٩٢ و ٦٨ من قانون العقوبات .

وعطفاً على ما جاء بقرار التجريم تقرر المحكمة وعملاً بأحكام المادتين (٦٨ و ١/٢٩٢) عقوبات الحكم بوضع المجرم الأشغال الشاقة المؤقتة لمدة خمس سنوات والرسوم محسوبة له مدة توقيفه .

ونظراً لقيام المشتكية صابرين بإسقاط حقها الشخصي عن المتهم على الصفحة رقم ١٤ من محضر التحقيق الأمر الذي تعتبره المحكمة سبباً مخففاً تقديرياً وعملاً بأحكام المادة (٣/٩٩) من قانون العقوبات تخفيض العقوبة بحقه إلى النصف لتصبح الحكم بحبسه لمدة سنتين وستة أشهر والرسوم محسوبة له مدة توقيفه .

لم يرتض مساعد النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى بالقرار فطعن فيه بهذا التمييز .

وعن سبب التمييز الوحيد المنصب على تخطئة المحكمة من حيث وزن البينة وتقديرها وسلامة النتيجة التي انتهى إليها القرار المطعون فيه ومن حيث تعديل وصف التهمة المسندة للمميز ضدهم بشكل مخالف للقانون .

فإن لمحكمة الموضوع بمقتضى المادة ١٤٧ من الأصول الجزائية الحرية التامة في الأخذ بما تقنع به من البيانات وطرح ما عداه ولا معقب عليها في ذلك من قبل محكمة التمييز طالما كانت النتيجة المستخلصة سائغة ومقبولة .

وفي الحالة المعروضة :
lawpedia.jo

نجد إن النتيجة المستخلصة سائغة ومقبولة كون المحكمة طبقت القانون تطبيقاً صحيحاً ذلك أن الأفعال التي قام بها المتهم لها أكثر من وصف قانوني كونه أفصح عن نيته باغتصابها دون أن يتمكن من إتمام فعلته لأسباب لا دخل لإرادته فيها بسبب تخليص المجني عليها نفسها منه تشكل سائر أركان وعناصر الشروع الناقص بالاغتصاب وبالوقت نفسه ولكونه لمس مواطن العفة لديها أثناء دفعها له فإن هذه الأفعال تشكل جرم هناك العرض وفقاً لأحكام المادة ١/٥٧ من قانون العقوبات مما يتعين تجريمه بجرم الشروع الناقص بالاغتصاب خلافاً لأحكام المادتين ١/٢٩٢ و ٦٨ من قانون العقوبات كون عقوبته أشد من عقوبة هناك العرض المسندة له خلافاً لأحكام المادة ١/٢٩٦ من القانون ذاته .

وحيث انتهى القرار المطعون فيه إلى هذه النتيجة فيما يتعلق بالمتهم فإنه يكون موافقاً للقانون والأصول والواقع وبالتالي فإن تعديل وصف التهمة المسندة له على النحو المشار إليه آنفاً يغدوا واقعاً في محله .

أما فيما يتعلق بالمتهمين نجد إن أفعال هتك العرض والشروع الناقص بالاغتصاب مارسها المتهم لوحده وأن دورهما انحصر باستراقهما النظر على المجني عليها أثناء استحمامها دون أن يمارسا ضدها أي نوع من أنواع العنف أو التهديد أو الإكراه الأمر الذي يجعل القرار القاضي بتعديل وصف التهمة المسندة إليهما من جنابة هتك العرض خلافاً لأحكام المادة ١/٢٩٦ عقوبات إلى جنحة خرق حرمة الحياة الخاصة خلافاً لأحكام المادة ٣٤٨ مكررة المعدلة بموجب القانون رقم ٨ لسنة ٢٠١١ واقعاً في محله أما بالنسبة لجرم الشروع بالاغتصاب المسند إليهما فقد ثبت أن الذي قام بهذه الأفعال هو المتهم لوحده دون أن يكون أي المتهمين متواجداً معه مما يتعين معه إعلان عدم مسؤوليتهما عن هذا الجرم .

وعليه نجد إن تعديل وصف التهمة المسندة للمتهمين يتفق ووقائع الدعوى وقد أعطت المحكمة التكييف القانوني السليم للأفعال التي قاموا بها ونحن نقرها على ذلك مما يتعين معه رد هذا السبب .

لذا نقرر رد التمييز وتأييد القرار المطعون فيه .
قراراً صدر بتاريخ ١٢ جمادى الآخرة سنة ١٤٣٦ هـ الموافق ٢٠١٥/٤/٢ م.

برئاسة القاضي نائب الرئيس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقيق / غ.د.